البيئة الثقافية والسلوك الإنحرافي

د. زرارة لخضر- جامعة باتنـة -

مقدمـــة

يقصد بالبيئة الثقافية تلك العوامل التي يتشكل منها الضمير الفردي أو الجماعي في كل مجتمع. وتشكل دراسة هذه العوامل أهمية كبيرة في مجال الجريمة بصفة عامة، نظرا لما لها من تأثير على ظاهرة الجريمة، سواء كان ذلك إيجابا أو سلبا.

ويتحقق تأثير البيئة الثقافية على الجريمة من خلال كل عنصر من عناصرها، وأهم هذه العناصر هو مستوى التعليم ووسائل الإعلام المختلفة وكذا الدين. فما هو أثر هذه العوامل على الفرد؟ وهل تولد لديه الرغبة في الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة، أم تشكل حاجزا أو مانعا تحول دون ذلك؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المقال بغرض توضيح ما إذا كان للعوامل الثقافية أثر على ظاهرة الجريمة سواء ما تعلق بارتفاع نسبتها أو انخفاضها، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كل عنصر من عناصر الثقافة وظاهرة الجريمة وذلك وفق الخطة التالية:

أولا: العلاقة بين مستوى التعليم وظاهرة الجريمة.

ثانيا: العلاقة بين وسائل الإعلام المختلفة وظاهرة الجريمة.

ثالثا: العلاقة بين الدين وظاهرة الجريمة.

وأخيرا خاتمة.

أولا: العلاقة بين مستوى التعليم وظاهرة الجريمة

مما لا شك فيه أن تعليم الشخص وتثقيفه يفتحان أمامه سبل النضج الفكري، والأهلية المهنية التي تجعله راضيا عن وضعه الاجتماعي وصارفا جهوده نحو نشاط بناء مبتعدا بذلك عن سلوك طريق الجريمة، هذا ويعتمد في التمييز بين المتعلم وغير المتعلم على معيار القراءة والكتابة وبذلك يعتبر متعلما من حصل على أعلى الدرجات العلمية وكل من يحسن القراءة والكتابة، أما من لا يقرأ ولا يكتب فهو أمي.

غير أن علماء الإجرام لا يكتفون بمعيار القراءة والكتابة وتلقين المعلومات عن طريقها فحسب، بل يرون أن المقصود بالتعليم بالإضافة إلى ذلك تهذيب النفس بما يعنيه ذلك من بث القيم الاجتماعية والخلقية في نفوس الأفراد، وخلق المثل العليا في أذهانهم[1] مما يوجه سلوكهم توجيها صحيحا، فما مدى تأثير مستوى التعليم للفرد على نسبة الجريمة؟

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي أجريت لبيان العلاقة بين التعليم وظاهرة الجريمة، وانتهت إلى نتائج متباينة، فذهب رأي إلى القول بأن التعليم يقلل نسبة وقوع الجرائم بالمجتمع لأنه يهذب نفوس الأفراد ويولد فيها قيم ومبادئ تكون موانع تحول دون إقدامهم على ارتكاب الجرائم وفي هذا المعنى قال فيكتور هيجو Victor Hugo: "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن"[2].

وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى إحصائيات أجريت في كل من أمريكا وإيطاليا، تبين من خلال الأدلة أن نسبة إجرام المتعلمين بين سنة 1931 وإلى سنة 1951 انخفضت بسبب انتشار التعليم، كما بين الإحصاء الذي تم في ايطاليا أن مقارنة نسبة إجرام المتعلمين عبر المكان أي من شمال إيطاليا حيث بلغ انتشار التعليم أقصى مداه إلى وسط إيطاليا حيث يكون التعليم متوسطا، إلى جنوب إيطاليا حيث يقل انتشار التعليم، وتبين من خلال هذه المقارنة أيضا أن ارتفاع التعليم يقابله انخفاض في نسبة الجرائم المبلغ عنها.

وهناك دراسات أخرى خلصت إلى عدم وجود أية صلة بين التعليم وظاهرة الجريمة، ذلك أن انتشار التعليم لم يؤد إلى انخفاض نسبة الإجرام، التي ظلت ثابتة دون تغيير واستندوا في ذلك إلى إحصائيات تمت في فرنسا على مدى ثمانون (80) عاما من سنة 1851 إلى 1931 تثبت أن نسبة الإجرام لم تتغير على الرغم من انخفاض نسبة الأمية خلال هذه الفترة بحوالي 90%[3]، وفسروا ذلك بأن التعليم يزود الشخص المتعلم بأفكار تعينه على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب معها اكتشاف المجرم. غير أن هذا الرأي لا يستند إلى المنطق بشيء، ذلك أن التعليم يهذب النفوس ويغرس فيها قيم ومبادئ تقع حاجزا بينها وبين ارتكاب الجريمة ألم يقل: "العلم نور والجهل ظلام". غير أن هذا لا يعني أن الجهل هو شر مطلق وأن الجاهل منعدم الأخلاق، كما أن العلم ليس معناه الفضيلة المطلقة وحسن الخلق بل يوجد بين المتعلمين مجرمون كما يوجد بين الجهلاء فضلاء أيضا.

لكن التعليم في غالب الأحيان يوسع المدارك ويفتح ذهن الشخص ويجعله أكثر دقة في اختيار سلوكه وأكثر تقديرا لعواقب أفعاله ولذلك فهو يميل دائما إلى حل مشاكله لعواقب أفعاله، كما يهيئ التعليم للشخص فرص العمل وتكوين مركزه الاجتماعي وتحقيق مطالبه وحاجاته بالطرق المشروعة، كما يقضي التعليم أيضا على تفكير الشخص من خرافات وعادات سيئة تكون أحيانا دافعا نحو ارتكاب الجريمة، فكم من جرائم الاحتيال ارتكبت ضد أشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم إلى الاستسلام لخداع المحتالين وحيلهم كما هو جار به العمل في مجتمعنا من قبل العديد من المشعوذين حيث نجد أشخاصا يلجئون في بعض الأحيان إلى المشعوذين ظنا منهم أن ذلك سيؤدي إلى

تحقيق بعض مطالبهم كالشفاء من بعض الأمراض أو إعادة الغائب أو التفريق بين الأحياء ...الخ.[4]

وأهم هذه الجرائم جرائم الضرب والجرح، وجرائم إعطاء مواد سامة من قبل المشعوذين، وقد تناولت الصحف العديد من مثل هذه الجرائم التي يرتكبها المشعوذون ضد أشخاص يعتقدون أن في ذلك شفاء لهم من مرض أو يجعل هدفه محققا، غير أن النتيجة تنتهي بهم إلى الهاوية ومن ثم اكتشاف أمرهم.

وبذلك يكون التعليم واقيا في بعض الأحوال بل في أغلبها من ارتكاب الجريمة وليس مانعا لها، إذ كثيرا ما نجد في المثال السابق أصحاب شهادات عليا يترددون على المشعوذين لغرض الحصول على مكاسب أو البقاء في المناصب أو غيرها...

وفي دراسة قام بها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بالمملكة العربية السعودية، حول أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، تشير إلى أن هناك فروق في مستويات التعليم التي تؤثر في ارتفاع نسبة الجريمة أو في انخفاضها، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية معينة يميلون إلى ممارسة الجريمة والقيام بأفعال إجرامية أكثر من غيرهم ممن ينتمون إلى مستويات تعليمية أخرى وذلك حسب النسب الموزعة على الجدول التالي:

جدول رقم (01): مستوى التعليم وأثره في ارتكاب الجريمة5

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
أمي	%40
ابتدائي	%23
إعدادي	%11
ثانوي	%17
دبلوم	%03
ليسانس	%02
ماجستير	%02
دكتوراه	%03

تعليق: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة أميون وينتمون إلى مستويات تعليمية متدينة، حيث بلغت نسبة من يحملون مؤهلات علمية دون الشهادات الثانوية 33%.

مما يدل دلالة واضحة أن هناك علاقة قوية بين الأمية والجهل وتدني المستويات التعليمية لأفراد العينة وبين الاتجاه نحو سلوك طريق الجريمة، وبالنظر لهذه الدراسة يتضح من الوهلة الأولى أن الاتجاه إلى نشر التعليم على نطاق واسع وإتاحة الفرصة لكل فرد في المجتمع لأخذ قسطه من التعليم سيؤدي حتما إلى محاربة الجريمة ومنعها أو القضاء عليها.

غير أن هناك دراسات أشارت إلى أن جدلا واسعا قد أثير في هذا الصدد في بريطانيا وذلك خلال منتصف القرن 19 حول دور التعليم والإكثار من المدارس كوسائل وطرق أساسية لمكافحة الجريمة أو التقليل من انتشارها. وفي خضم هذا الجدل ظهرت بعض الآراء التي تقول أن التعليم في حد ذاته لا يكفي لحل المشكلة أو التقليل من حدتها أو خطورتها، وذهبوا إلى أن كثرة المدارس قد يؤدي إلى كثرة المتعلمين الذين لا تتوافر لديهم فرص العمل ويصبحون بذلك عالة على المجتمع، حيث يحالون على البطالة التي تعتبر أحد عوامل الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة.

ويعتقد توبياس Tobias في كتابه"الجريمة والمجتمع الصناعي" أن التوسع في نشر التعليم على نطاق واسع من المجتمع دون توفير فرص عمل مناسبة، وتزايد هذه الفرص باضطراد، من شأنه أن يزيد الفرص أمام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين.ذلك أن التعليم قد يجعل الشخص أكثر مهارة في الإجرام وأن التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تغير خصائص الجريمة ولكنه لن يغير خصائص الشخص المجرم[6].

وخلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن التعليم يشكل عاملا واحدا من عوامل كثيرة لها صلة أساسية بالجريمة والسلوك الانحرافي، ولذلك فإن الاهتمام بنشر التعليم دون أن يرافق ذلك اهتمام مواز للتغلب على المشكلات التي تثيرها العوامل والقوى الأخرى سوف يؤدي في النهاية إلى الإكثار من الجرائم المنظمة تنظيما عاليا على نحو ماهو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كثير من الدول والمجتمعات الأوربية المتطورة.

ونخلص في الأخير إلى أن للتعليم أثر على ظاهرة الجريمة حيث يساعد في بعض الأحيان على ارتكاب الجريمة إذا صادف لدى الفرد ميولا واستعدادا إلى ذلك، فجرائم الاختلاس والرشوة وجرائم استغلال النفوذ وغيرها من الجرائم الاقتصادية التي ترتكب في غالب الأحيان من قبل أشخاص ذوي مستوى عالي.

إلا أنه في نفس الوقت يكون حاجزا ومانعا لدى الأشخاص الأسوياء الذين لا تتوافر لديهم ميولا لارتكاب الجرائم، حيث يوسع التعليم من مداركهم ومعارفهم ويهذب مشاعرهم وبذلك يحد التعليم من الإقبال نحو الإجرام ويساعد بالتالي في انخفاض نسبة الإجرام.

ثانيا: العلاقة بين وسائل الإعلام المختلفة وظاهرة الجريمة:

تتنوع وسائل الإعلام إلى وسائل إعلام مقروءة كالصحف والمجلات والكتب، ووسائل إعلام مرئية كالتلفزيون والانترنت والمسرح والسينما، ووسائل إعلام مسموعة كالإذاعة.

وتلعب هذه الوسائل بجميع أنواعها دورا كبيرا في تكوين ثقافة المجتمع، كما أنها تعتبر وسيلة في يد مسيريها لتحقيق أغراضهم حيث تسيطر وسائل الإعلام على عقول الناس إلى درجة أسر أفكار غالبيتهم نظرا لما تتضمنه برامج هذه الوسائل التي قد توجه إما لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتربوية وتكون بذلك حاجزا بين طريق الإجرام، وقد تكون عكس ذلك فيكون هدفها التركيز على الطابع التجاري الذي يهدف إلى التسويق وتحقيق الربح فقط، مما يهيئ الجو للانسياق نحو طريق الإجرام وفيما يلي توضيح دور كل وسيلة من وسائل الإعلام على ظاهرة الجريمة[7].

1- **أثر الصحافة على ظاهرة الجريمة**: يبدو أثر الصحف على ظاهرة الجريمة عن طريق ما تنشره من أخبار الجرائم، والطريقة التي تنشر بها هذه الأخبار إذ تعمد إلى أسلوب التشويق والإثارة عند نشرها لأخبار الجرائم وذلك باعتماد أسلوب انتباه القارئ وذلك بوصفها للحادث الإجرامي بجميع تفاصيله بما في ذلك الأسلوب المتبع من قبل المجرم لارتكاب الجريمة سواء ما كان نسج الحقيقة، أو من نسج خيال الصحفي المحرر لهذه الأخبار بطريقة لا تنجو من المبالغة، كما أنها – أي الصحف – تخصص جزء كبيرا من مساحتها لأخبار الجرائم وذلك لهدف تجاري بحت حتى تضمن أكبر نسبة ممكنة من التوزيع، علما أن أكبر الفئات إقبالا على قراءة أخبار الجرائم هم عادة المراهقون والعاطلون عن العمل، مما يسهل على الانسياق نحو سلوك طريق الجريمة، إما عن طريق التقليد والمحاكاة، أو عن طريق تلقين الطرق والوسائل المستخدمة من الجاني في هذه الجريمة المنشورة أخبارها في الصحف.

غير أن الآراء اختلفت حول أثر الصحافة على ظاهرة الجريمة، إذ أن هناك من يرى أن للصحافة دور إيجابي إما في منع الجريمة أو على الأقل للتخفيف من حدتها، وحسب هذه الآراء فإن طريقة عرض أخبار الجريمة في الصحف من شأنه إما منع الجريمة أو التخفيف من نسبتها. إلا أن هناك رأي مخالف لذلك، يرى أصحابه أن نشر خبر الجريمة في الصحف من شأنه أن يساعد على ارتفاع نسبتها.

أما عن دور الصحافة في منع الجريمة أو التقليل منها حسب رأي هؤلاء فيتجلى في كون مهمة الصحافة هي نشر الأخبار مهما كان نوعها، سواء كانت سارة أو محزنة، ويكون من المناسب في هذه الأخبار مهما كان صداها، إن تصل إلى الأفراد عن طريق الصحافة التي تكون في غالبيتها تعبير عن الحقيقة أو على الأقل على البعض منها وفي ذلك فائدة بالنسبة لقراء الصحف فيحصلون على الحقيقة من خلالها عوض حصولهم عليها من قبل الأفراد العاديون – أي الإشاعة – الذين يتداولون أخبار الجرائم بحسب أهوائهم، مما يؤدي إلى طمس الحقيقة بواسطة إشاعات لا علاقة لها أصلا بالجريمة، والتي من شأنها إثارة القلق الشعبي بالنسبة لبعض الأشخاص، فهي وسيلة للتنفيس عن الرغبات الإجرامية المكبوتة وإشباعا كافيا لها، مما يترتب عليه عدم إقبال هؤلاء الأشخاص على تنفيذ هذه الرغبات المكبوتة، خاصة إذا تم عرض أخبار الجريمة بطريقة مقززة ومنفرة[8]، مما يحجم الرغبة لدى هؤلاء على الإقبال على الجريمة.

كما يساعد نشر أخبار الجريمة وأسماء المشتبه فيهم - خاصة نشر صورهم أو أوصافهم- على متابعة الجناة أينما وجدوا، كما يؤدي حضور الصحافيين إلى جلسات المحاكمة ونشر وقائع سير الدعوى إلى تمكين القراء من متابعة كيفية سير محاكمة المتهمين وكذا العقوبة المطبقة عليهم نتيجة لما اقترفوه من جرم، مما يؤدي من جهة إلى زرع الثقة والاطمئنان في نفوس الأفراد تجاه العدالة، كما قد يؤدي ذلك إلى عدول بعض الأفراد عن ارتكاب السلوك الإجرامي خوفا من أن يلقوا نفس المصير، وبذلك تلعب الصحافة دورا في منع وقوع الجريمة أو التقليل من نسبة وقوعها.

غير أن رأي مخالف يرى عكس ذلك، إذ يقر بأن نشر أخبار الجريمة في الصحف قد يجعل جانبا من الرأي العام لا يكترث بها وذلك نتيجة كثرة نشر أخبارها، وقد يؤدي ذلك إلى التعاطف مع مقترفي هذه الجرائم، فيترتب على ذلك تشجيع من يوجد لديه استعداد إجرامي على الإقبال على ارتكاب الجريمة خاصة لدى من يحس بالاعتزاز والافتخار بنشر صورته أو اسمه في الصحف، كما قد يؤدي نشر أخبار الجرائم إلى عرقلة سير العدالة ويحول دون تحقيق الهدف منها، ألا وهو متابعة المجرمين وأخذ جزاءهم عما اقترفوه من جرائم.

والملاحظ أن الرأي الأول أقرب إلى الصواب من الرأي الثاني ذلك أن نشر أخبار الجرائم في الصحف قد يؤدي إلى كثرة الحيطة والحذر من الأفراد في المجتمع وذلك منعا للجناة من اقتراف جرائمهم. كما أن اطلاع من لهم استعدادات لارتكاب الإجرام على وقائع سير القضايا أمام العدالة وكذا كيفية ملاحقة المجرمين من شأنه أن يكون مانعا أو حاجزا أمام هؤلاء لارتكاب الجريمة.

أما ما تعلق بتأثير البرامج الإذاعية على ظاهرة الجريمة فلا تبدو لها ذات الأهمية نظرا لقلة عدد الأفراد الذين يستمعون إلى برامج تتعلق بالإجرام، كما أن الإذاعة نادرا ما تعرض برامج لها صلة مباشرة بالجريمة، بالإضافة إلى ذلك فإن تعلم السلوك الانحرافي يتم في غالب الأحيان عن طريق المحاكاة أو التقليد الذي لا يتوفر في برامج الإذاعة، ولاشك أن أجهزة التلفزيون توفر فرص التعلم بهذه الطريقة أكثر من أجهزة الإذاعة[9].

2- أثر التلفزيون والسينما والمسرح على ظاهرة الجريمة: يختلف أثر التلفزيون والسينما والمسرح على ظاهرة الجريمة باختلاف البرامج التي تعرضها هذه الوسائل، فإذا كانت البرامج والأفلام والمسرحيات التي يعرض كل منهم تنفر من السلوك الإجرامي وعواقبه الوخيمة فإن ذلك سيؤدي أو يكون مانعا من موانع ارتكاب الجريمة وبالتالي التقليل من وقوعها أو التخفيض من نسبها.

كما يساعد التلفزيون عند بثه لبرامج يمكن مشاهدتها من قبل جميع أفراد العائلة على تجمع الأبناء حول هذه البرامج مما يقلل من نزول الأبناء وخروجهم إلى الشارع وتجنبهم الاختلاط برفقاء السوء، وبالتالي عدم تعلمهم صناعة الجريمة أو محاكاتها[10]، وبذلك يساهم التلفزيون في التقليل من ظاهرة الجريمة.

أما إذا كانت هذه الوسائل تقدم برامج أو تعرض أفلاما أو مسرحيات من شأنها أن تقوي السلوك الإجرامي لدى مشاهديها، كتقديم برامج الإغراءات الدنيئة أو أفلام العنف فإن ذلك يكون دافعا نحو سلوك طريق الجريمة حيث تثير صور ومشاهد هدامة في نفوسهم الرغبة في سلوك التجربة ذاتها التي يتضمنها العرض، فكم من مشاهد مخلة بالحياء قادت بعض الفتيات إلى مهنة الدعارة والتشرد، كما قادت بعض الأحداث إلى ممارسة ضروب جنسية شاذة، وأدت ببعضهم إلى الانضمام إلى عصابات، كما أثبتت التجارب ارتكاب سرقات كبيرة بسبب وقائع تأثروا بها في قاعات العرض والسينما والمسرح[11].

وتشير أغلب الإحصائيات التي أجريت في هذا المجال إلى تأكيد ذلك، حيث تبين من دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على 110 من نزلاء مؤسسة عقابية أن نسبة 40% من هذه المجموعة أعطتهم السينما الرغبة في حمل السلاح و12% إلى 21% أعطتهم الرغبة في السرقة ومقاومة الشرطة.

كما أثبتت دراسة أخرى دائما في الولايات المتحدة الأمريكية أجريت على 252 فتاة منحرفة بين 14 و18 سنة أن نسبة 25% منهن مارسن العلاقات الجنسية نتيجة مشاهدتهن لمشاهد خلاعية مثيرة في السينما و41% قادتهن المشاهد إلى الحفلات

الصاخبة وللمسارح الليلية، وأن 54% منهن اعتدن الهروب من المدرسة إلى الأفلام و17% منهن تركن المنزل بخلاف مع الأهل لذهابهن للسينما[12].

ولتفادي مثل هذه السلوكات يجب ترشيد ما تقدمه وسائل الإعلام خاصة المرئية من برامج وتوجيهها كي يخدم الأهداف الاجتماعية والتربوية لا معاكسة لهما، خاصة البرامج التي ترتكز على الطابع التجاري لغرض التسويق وفقط مثلما نشاهده الآن على الفضائيات العربية خاصة بالكليبات clips ذلك أن وسائل الإعلام تهيمن هيمنة كبيرة على عقول الناس إلى درجة أسر أفكار غالبيتهم نظرا لما تتضمنه هذه الوسائل من برامج توجه سلوك الأفراد، مثلما يريد المشرفون على هذه البرامج. وفي دراسة قام بها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بالمملكة العربية السعودية حول أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع العربي حيث كشفت هذه الدراسة عن اتجاهات متنوعة لدى أفراد العينة فيما يتصل بالموضوعات التي تشتمل عليها الصحف وقد أشارت بيانات هذه الدراسة إلى أن نسبة قليلة من أفراد العينة تهتم بمتابعة القصص الإجرامية وأخبار المجرمين وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02): نسبة أفراد العينة المهتمة بالقصص الإجرامية وأخبار المجرمين[13]

نوع الموضوعات في الصحف	النسبة المئوية
موضوعات ثقافية	%16
موضوعات دينية	%12
أخبار السوق	%05
أخبار المجرمين	%08
أخبار المجتمع المحلي	%12
أخبار سياسية محلية	%10
أخبار سياسية عالمية	%09
قصص	%13
غير ذلك	%15
النسبة المئوية	%100

تعليق: هذه الدراسة أجريت حول المجتمع العربي، أما ما يتعلق بالمجتمعات الأوروبية وكذا أمريكا، فقد أشارت كتابات بعض المحققين إلى أن الجريمة تحتل مكانا بارزا في صحف تلك البلدان، وذلك بسبب كبر حجم المساحة التي تخصصها الصحف للقصص الإجرامية، وإبرازها في صفحاتها الأولى، وتشير هذه الكتابات إلى أن الحجم

الذي يخصص للقصص والحوادث في الصحف وحجم المناقشة التي يؤثران بصورة واضحة في معظم المجتمعات. وقد يعود السبب إلى ارتفاع نسبة الإجرام في هذه المجتمعات المتقدمة إلى ما صاحب هذا التقدم من التطور في جميع المجالات بما فيها مجال الجريمة، خاصة ما يعرف بالجريمة المنظمة.

هذا وإذا كانت الصحف تجعلنا نركز الاهتمام على ثقافة الجريمة لكنها في نفس الوقت قد تعمل على تزايد معدلات الجريمة وعلى تكوين فكرة لدى الناس في أن الجريمة ربما تكون أكثر انتشارا في الحقيقة مما هي عليه في الواقع ذلك أن هناك نوع من التفاوت بين الجرائم المسجلة، وبين الجرائم التي لا تستند إلى وقائع حقيقية يمكن إثباتها أو التحقق منها. كما أن اهتمام الأحداث والراشدين بأخبار الجريمة التي تعرض على شاشة التلفزيون يجعل بعض الناس يبالغون في تقديراتهم حول مدى أهمية وسائل الإعلام في هذا المجال، في حين يميل البعض الآخر إلى التقليل من شأنها عند تفسيراتهم للسلوك الإجرامي[14].

لكن ومع ذلك يمكن القول أنه مثلما لوسائل الإعلام على مختلف أنواعها دور في سلوك طريق الجريمة، فلها دور أيضا في منعها أو التقليل منها في بعض الأحيان.

3- **العلاقة بين الروايات والقصص وظاهرة الجريمة**: يتشابه دور الروايات والقصص على ظاهرة الجريمة مع دور الصحافة المكتوبة في التأثير على ظاهرة الجريمة عن طريق ما تنشره هذه الصحافة عن أخبار الجريمة وكيفية نشرها الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، إذا ما تم نشر أخبار الجريمة بطريقة من شأنها أن تخلق الجو الملائم لسلوك طريق الجريمة. كما قد يكون لها دور إيجابي فيما لو تم توجيه الصحافة توجيها صحيحا يرمي إلى سلوك الطريق السوي وبالتالي تكون مانعا أو حاجزا بين الأفراد وبين الاندفاع نحو سلوك طريق الجريمة. ويبدو أثر الروايات وكذا القصص على ظاهرة الجريمة من خلال ما يكتبه الأدباء في رواياتهم التي تنصب على الجريمة والمجرمين حيث تصورهم عند تنفيذهم لجرائمهم مثل الأبطال الذين يتمتعون بالذكاء الخارق مما يمكنهم من الإفلات من قبضة العدالة وهذا تزخر به الروايات البوليسية، والروايات التي تروي مغامرات وقصص العنف التي غالبا ما تترجم إلى أفلام يكون دورها سلبيا للغاية حيث تؤثر على عقول الشباب بصفة خاصة محدودي الثقافة فيدفع بهم الأمر إلى الوقوع في هاوية الجريمة وذلك تقليدا لبطل الرواية أو القصة[15]. غير أنه ومثلما تلعب الصحافة المكتوبة دورا إيجابيا في محاربة ظاهرة الجريمة فإن للروايات والقصص أيضا دورا ايجابيا في محاربة ظاهرة الجريمة متى وجهت الوجهة الصحيحة حيث هناك كثير من الروايات والقصص تدعو إلى الفضيلة ونبذ الرذيلة ومحاربة أعمال العنف بكافة أشكالها وبذلك فهي تلعب دورا وقائيا يحول بين القراء وبين سلوك طريق الجريمة.

4- أثر التطور التكنولوجي على ظاهرة الجريمة: لقد أدى التقدم السريع في وسائل الاتصال المعتمدة على التغير التكنولوجي في مجال الطباعة والنشر للكتب والمجلات والصحافة وكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة إلى الانتشار الثقافي في جميع أنحاء العالم بالنسبة لمختلف أنماط وأساليب الحياة، ونتيجة لذلك انتشرت أيضا جميع أنواع الجرائم المرتكبة في مجتمع ما، إلى مختلف دول العالم مهما كانت مستوياتها، سواء أكانت متقدمة أم متخلفة، وبذلك تنتقل الجريمة من نطاق الجماعات المحلية كجماعات الأسر المنحرفة، أو جماعات الأشرار، أو أصدقاء السوء...الخ إلى كافة أنحاء العالم، وهكذا تسهل التكنولوجيا تنقل أخبار الجريمة، وتجعلها في متناول الفئات المهيئة لتقليدها متى توافرت عوامل سلوك طريق الجريمة.

ولا يخفى ما لوسائل الاتصال الحديثة بمختلف أنواعها وعلى رأسها شبكة الانترنت من آثار في تكوين اتجاهات الأحداث والشباب في مجتمعنا المعاصر نحو مواقف الحياة الاجتماعية التي قد تختلف تماما عن الاتجاهات التي تلقنوها من أسرهم، أو من مدارسهم أو حتى من الأجيال السابقة عن طريق ذويهم.

هذه الاتجاهات تجعل الإنسان يقف مذهولا حيال آراء وأفعال تصدر عن الأحداث. كما أن الشباب يعلن بواسطتها تمرده عن كل ما تلقاه من سلوكات حسنة من ذويه أو حتى من وسط العمل، ولا يمكن لهذه التصرفات إلا أن توصف بالأعمال الإجرامية.

كما أدى التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال إلى ابتداع صور جديدة من الجرائم في المجتمعات الحديثة بالغة التعقيد مثل الجرائم المنظمة التي لم تكن معروفة من قبل، وهذه الجرائم المنظمة يستغل أصحابها وسائل خاصة في الحصول على النقود، كما منها أي الجرائم المنظمة ما تتم دون اللجوء إلى استعمال أسلوب العنف حيث تستعمل في ارتكابها وسائل مشروعة في مجال النفايات والشركات والاتحادات والصناعات ومختلف مكونات الاقتصاد، وهي جرائم لا يقتصر مجالها أيضا على النطاق المحلي فحسب، بل تمتد جوانبها إلى المجال الدولي في القيام بسرقات منظمة لأموال وآثار وتحف فنية وأثرية، وكذلك تهريب المخدرات والعقاقير وأسلحة غير مرخس بها وغيرها[16].

كما ساعد التطور التكنولوجي في ظهور جرائم ابتزاز الأموال والتهديد حيث تستخدم التسجيلات الكهربائية والتلفونية والتقاط الصور الفوتوغرافية بآلات تصوير حديثة وصغيرة الحجم لدرجة لا يمكن ملاحظتها أو الانتباه إليها أو عن طريق الهاتف النقال في تهديد من التقطت لهم هذه الصور، خاصة تلك التي تحتوي على مواقف مستهجنة اجتماعيا أو مخالفة للقانون وذلك لغرض ابتزاز أموال خاصة الأشخاص ذوي النفوذ أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية العليا، أو ذوي المراكز الحساسة، والتي من

شأن هذه الصور الإطاحة بمكانتهم الاجتماعية، ما يضطرهم إلى دفع أموال ضخمة تفاديا لاستخدام هذه الصور من قبل من قام بالتقاطها لهم.

ثالثا/ العلاقة بين الدين وظاهرة الجريمة

يمثل الدين مجموعة القيم والمبادئ الأساسية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى وأنزلها على رسله بالديانات السماوية الثلاث وهي اليهودية، المسيحية وأخيرا الدين الإسلامي الحنيف. وكل هذه الديانات في مجملها تدعو إلى عمل الخير وتنهي عن الشر لقوله ﷺ: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

وبما أن جميع الأديان السماوية تحث على الفضيلة وتدعو للقيم الاجتماعية النبيلة، فإن الدين يمثل جزء هاما من المقاومة خاصة النفسية لدوافع الجريمة، فمتى تغلغل الدين في النفوس وتشربته الضمائر ونقشت قيمه في القلوب فإن ذلك يحول ما بين الفرد وبين المعصية والخروج عن تعاليم الدين، فلا يرتكب إثما ولا معصية سواء كانت كبيرة أو صغيرة وبالتالي فهو لا يقتل ولا يسرق ولا يزن ولا يكذب ولا يسيء إلى كرامة واعتبار الآخرين[17].

وبذلك فإن للدين دور كبير في التقليل من ظاهرة الجريمة متى طبق بكل إيمان وإخلاص، لأن هناك فارق بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس، وبين مجرد الانتماء لتلك العقيدة، لأن العقيدة الدينية في مقامها الأول تمثل علاقة بين الإنسان وعليه فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أثر الدين على الجريمة بصورة دقيقة. لكن وبما أن الدين، خاصة الدين الإسلامي هو شريعة وعقيدة في نفس الوقت، ولذلك فإن حكمه في الغالب هو حكم القانون نظرا لكون الشريعة الإسلامية تحمل جانبا هاما من القيم التي يستلهمها المشرع عند وضعه للقانون، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون تعاليم الدين متسقة في مواضع كثيرة مع قواعد القانون الوضعي، هذا فضلا عن أن الدين يهدف في روحه ومبادئه العامة إلى تدعيم مجموعة من المثل والقيم تلتقي عندها المصلحة العامة وهذه المصلحة هي ذاتها التي يسعى القانون إلى تحقيقها عن طريق تجريم الأفعال التي تتعارض معها.

وهذا الاتفاق بين حكم القانون في الفعل وبين حكم الدين يجعل من المعتقدات الدينية وما يرتبط بها من أوامر ونواهي في تقدير كل شخص حريص على التمسك بتعاليم دينه اعتبارا من الاعتبارات التي تنفره من الجريمة وتصرفه عن الإقدام على ارتكابها. وعلى هذا النحو يمثل الدين حاجزا أو مانعا من ارتكاب الجريمة[18]، ذلك أن الوازع الديني الصادق والحقيقي يطهر النفس والروح ويبعد الإنسان عن ارتكاب الرذائل ويجعله يصون نفسه وشهوته ولسانه من الانزلاق نحو الجريمة. فكلما قوي

الإيمان في النفس الصالحة تأصلت فيها العقيدة وصانت صاحبها من الشر والرذيلة، وبذلك تقل الجرائم أو تختفي كلية. أما إذا كان الوازع الديني ضعيف فلا يستطيع الشخص السيطرة على نفسه وينساق بالتالي نحو طريق الجريمة.

وفي دراسة قام بها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بالمملكة العربية السعودية على عينة من الأشخاص لغرض معرفة الوضع الديني لأفرادها وأثره على سلوكهم، مع ملاحظة أن الأغلبية الساحقة من أفراد هذه العينة مسلمون، حيث بلغت نسبتهم 92% بينما بلغت نسبة المسيحيين 06%، أما الذين ينتمون لديانات أخرى 02% فيشكلون البقية. إلا أن السكان المسلمين يتفاوتون فيما بينهم في درجة التمسك بالشعائر الدينية، وكذا الالتزام بأوامر الدين الإسلامي ونواهيه.

فقد كشفت الدراسة أن ما يقارب نصف العينة التي أجريت الدراسة عليها لا يؤدون شعائر الصلاة، وأن نسبة 35% من أفراد العينة يؤدونها بصورة متقطعة وفي أوقات متباعدة. كما تبين من الدراسة أيضا أن الآباء يتمسكون ببعض الشعائر كالصلاة أكثر من أبنائهم، حيث اكتشفت البيانات أن 78% من آباء العينة يؤدون الصلاة وأن 84% من هؤلاء (78%) يؤدونها باستمرار وبانتظام. أما بالنسبة للأمهات فقد تبين أن 69% منهن يؤدين الصلاة، وأن 83% منهن يؤدونها باستمرار وبصورة منتظمة.

مما تقدم يتضح أن هناك فروقا من حيث التدين بين أفراد الأسرة الواحدة، فما بالك بين أفراد المجتمع ككل، ففي الوقت الذي يؤدي فيه الوالدين الشعائر الدينية بصورة منتظمة ومستمرة يتضاءل ذلك عند الأبناء وقد يعود السبب إلى ضعف الوازع الديني لدى الأبناء، وقلة اهتمامهم بما يشتمل عليه الدين من قيم سامية ومثل عليا، إلى المحيط الأسري الذي نشؤوا وترعرعوا في داخله حيث يتحمل الأولياء جزء من المسؤولية في هذا الصدد بالإضافة إلى أطراف أخرى كالمؤسسات التربوية والهيئات الاجتماعية الأخرى، التي يجب عليها تلقين الفرد أصول دينه تلقينا صحيحا على يد مختصين، ذلك أن الدين يلعب دورا مهما في حياة الأفراد والجماعات من حيث قدرته على توفير الأمن والاطمئنان النفسي لدى الفرد، ومن حيث قدرته أيضا على تنظيم السلوك الفردي وطبعه بصورة تنسجم مع القيم العليا والفضائل الإنسانية السامية. وبذلك يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأنا فيما يؤديه من وظائف في حياة الأفراد والمجتمعات[19].

هذا ويرى روبيرت مرتون Robert Merton في كتابه "النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية" أن من أهم وظائف الدين ضبط السلوك الإنساني والاجتماعي، وأن الوظيفة الأخلاقية تعد من أبرز وظائف الديانة وأهمها على الإطلاق. فزيادة على كونها تجعل الأفراد في حالة تكيف مع بعضهم البعض فهي أيضا تقوي المشاعر والعواطف الاجتماعية وتوحدها. فالديانة في رأي ميرتون Merton هي الميكانيزم الاجتماعي الذي

يقوي شعور الجماعات وتعاطفها تجاه بعضها البعض وهي بذلك تمثل ضرورة للتكامل الاجتماعي[20].

خلاصة القول فإنه كلما قوي الوازع الديني في نفوس الأفراد زادت فرص الابتعاد عن طريق الجريمة نظرا للفضائل والقيم السامية التي يدعو إليها.

خاتمـــة

تلعب البيئة الثقافية بعناصرها المشكلة من مستوى التعليم ووسائل الإعلام المختلفة وكذا الدين دورا في العلاقة بين الجريمة وهذه العناصر. وقد اختلفت الآراء بين من يعتبرها دافعا نحو سلوك طريق الجريمة ومن يراها حاجزا أو مانعا لذلك.

غير أنه ومهما اختلفت الآراء فإن هذه العوامل تشكل مانعا يحول دون ارتكاب الفرد للجريمة، لأن تعليم الشخص وتثقيفه يفتح أمامه سبل النضج الفكري والأهلية الفكرية، التي تجعله راضيا عن وضعه الاجتماعي وصارفا جهوده نحو ممارسة نشاط بناء مبتعدا بذلك عن طريق الجريمة. ذلك أن الثقافة غالبا ما توسع المدارك وتفتح الأذهان وتجعل الفرد أكثر دقة في اختيار سلوكه وتقديره لعواقب أفعاله.

كما يكون الوازع الديني القوي في نفوس الأفراد حصنا مانعا لارتكاب الجريمة نظرا للفضائل والقيم السامية التي يدعو إليها.

الهوامـــش

[1] فوزية عبد الستار. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهظة العربية، بيروت 1985، ص:181

[2] عبود السراج – علم الإجرام والعقاب – جامعة الكويت، 1986، ص : 310

[3] BONZAT et J.PINATEL – Traite de droit pénal de criminologie – T.III, 1975, P.35

[4] محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص: 64

[5] دراسة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، أثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص: 26.

[6] J.T.TOBIAS – Crime and industriel society in the 19 th Century – B.T BASFORD LTD LONDON

[7] فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص: 185

[8] محمد زكي أبو عامر – دراسة في علم الإجرام والعقاب – الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982، ص: 177

[9] دراسة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، أثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص: 8

[10] رمسيس بهنام – علم الإجرام والعقاب – منشأة المعارف، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية 1978 ص: 160

[11] فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص: 187.

[12] علي جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص: 106
[13] دراسة لمركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب، مرجع سابق، ص: 31.
[14] Marshall Barron Clinard – Sociology of Deviant Behavior – 3rd edition, N.Y Rinhart and Winston, 1968, P 229
[15] محمد صبحي نجم - مرجع سابق - ص: 88
[16] صلاح عبد المتعال، التغير الاجتماعي والجريمة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976، ص: 159، 160
[17] محمد صبحي نجم – مرجع سابق – ص: 89
[18] عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص:148
[19] مصطفى الخشاب – دراسات في علم الاجتماع العائلي – دار النهضة العربية، بيروت، 1980 ص:235
[20] Robert Merton – Social theory and social structure – N.Y The free press, 1968 P 32